

الجزء الأول

الأنماط التقليدية لاختزان واسترجاع المعلومات

الفصل الأول

الإعدادات البيولوجرافية لمقتنيات المكتبة

أساسيات الإعدادات البيولوجرافية :

الإعدادات البيولوجرافية يستهدف الاستيعاب المنظم للإضافات الجديدة من الكتب داخل النظم المعمول بها حيال المقتنيات التي سبقتها . وبالطبع مايقال عن الكتب ينسحب أيضاً على مواد تسجيل المعرفة ، وتنقلها ، والتعريف بها — أو مايمكن إجماله تحت لفظة : أوعية المعرفة ، أو مصادر المعلومات مما يستقر في النهاية داخل المكتبات .

وهذا يعنى أن وجود أوعية المعرفة ثم تجميعها في مكتبات غالباً مايسبق الإعدادات البيولوجرافية لها ، وذلك بحيث نصفها فرادى : فنعرف بها ، أو نيسر التحقق من خصائصها . أو ندل عليها لمن أراد الوصول إليها . أو نجتمع بين المتشابه منها حيث يتوحد الموضوع ، أو يتقارب المستوى القرائى ، أو تاريخ النشر ، أو مكان النشر — أو أى معيار آخر يسمح بجمع المتشابه معاً .

وهذا الجمع للمتشابه معاً يتم بقصد الحصر ، أو بقصد الانتقاء والتخير ، أو بقصد المقارنة ... الخ .

أى أن الكتاب أو المخطوط أو المطبوع أو الخريطة أو الوثيقة أو الفيلم أو الصورة أو القصاصة أو الوريقة .. الخ . طالما أن كلا منها معرض لأن يتلغ داخل تجميع ، أو ينسى على حين يذكر غيره ، أو يضاف إلى حيث استقرت من قبل آحاد أخرى مشابهة — إذن فهو فى حاجة إلى إجراء يعده لكى يستوعب دون أن يضيع ، ويذكر دون أن ينسى ، ويعرف قبل أن يرى .

— فهناك توثيق له قبل استيعابه : حيث يفهرس أو يدرج فى كتالوج ، أو قائمة ، أو سجل منهجى من نوع ما .

— وهناك حصيلة لما أدرجناه ، وهى الفهارس والقوائم والبيبلوجرافيات .

— وهناك نشر وإعلام بيبليوجرافى يتيح لنا أن نرى ونقيم ونقارن بدون أن يكون الكتاب بالضرورة بين أيدينا .

١ — إذن فمن أساسيات الإعداد البيبلوجرافى أن يوجد تجميع لآحاد من الإنتاج الفكرى : نصوص ، أو وثائق ، أو مواد .. الخ .
أى أوعية لأفكار ، أو مصادر لمعلومات .

ولما كان من النادر (الآن على الأقل) أن نجد موضوعات مقفلة — أى انتهى وانقضى بالنسبة لها كل نشاط تجميعى — بحيث لاتنمو لأكثر مما وصلت إليه فى الماضى .

ولما كان من النادر (حين توجد مثل هذه المجموعات المقفلة) أن تلقى من الاهتمام والعناية مثل ماتلقاه مجموعات المواد الحية سواء فى التداول أو الإطلاع ، أو فى الملاحقة والمتابعة لإنتاج يتجدد بطبيعته : مثال ذلك ماتخرجه المطابع ، أو ماتنشره دولة . — أو الملاحقة لتجميع يتزايد بطبيعته : ومثال ذلك ماتضيفه مكتبة لمقتنياتها ، أو مايعرضه متجر كتب للتعريف بما جد لديه ، أو مايستقر تباعاً فى دار محفوظات تخدم جهات رسمية نشطة .

٢ — إذن فمن أساسيات الإعداد البيبلوجرافى : التتابع — والتجديد — والاستمرار :

حيث تصدر نسبة عالية من البيبلوجرافيات بصفة دورية أو تصدر ملحقات تكمل بها مايستجد على تجميع سابق ، أو يعاد إصدار بيبليوجرافية سبق نشرها ثم عدلت بعد مراجعتها لتخرج فى طبعة جديدة أو مزيدة إلى آخره .

ومع الاستمرار (ولو قصر مداه) لابد من تشابه طريقة الاعداد للمفردات الداخلة في تجميع واحد يحتويها : ومن هنا كانت ضرورة وحدة التطبيق .

وهذا يعنى أشياء كثيرة :

(أ) إما وضع قواعد ونظم وتقنيات موحدة لوصف المفردات ، أو لترقيمها أو لاتباعها لتسميات اصطلاحية تدل عليها .

(ب) أو تدريب العاملين في الوصف (وهذه فهرسة وصفية) ، أو في الترقيم (وهذا تصنيف) أو في التسمية (وهذا تحديد لرؤوس الموضوعات) بحيث نضمن أن يخرجوا في النهاية بأدوات عمل موحدة — وخبرات باستخدامها موحدة هي الأخرى .

(ج) أو قد يعنى الحرص على وحدة التطبيق إعادة فهرسة بعض المواد التي سبق أن فهرست من قبل ، أو إعادة تصنيف مواد صنف من قبل — أى أنها أعدت من قبل وفق تطبيقات قديمة نعدل عنها الآن فنحاول أن نبذل الجهد في إعداد جديد لكى نطوعها لنظمنا وقواعدنا ولوائحنا وتصانيفنا الجديدة . وكل هذا فى سبيل وحدة التطبيق ومن ثم تشابه الإنتاج البيبليوجرافى وتواتره داخل قوالب متعارفة .

٣ — إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى : إستقرار النظم من أجل وحدة التطبيق ولايعنى هذا جمود النظم دون المراجعة أو التعديل .

وليس الإعداد البيبليوجرافى نشاطاً يبذل لذاته — وإلا لكان مجرد مران عقلى غير هادف ، ولما جاز لنا عندئذ أن نستبيح مايتطلبه من مال ووقت وجهد . فإن الجهد عادة شاق : يبذله أحياناً أفراد ، بينما يبذله فى أحيان أخرى أكثر وأكبر جماعات أو لجان أو مؤسسات بيبليوجرافية فى مجملتها — ولكن يلونها أحياناً أنها :

(أ) تربوية لصالح الدارسين أو لصالح المعلمين والمكتبيين .

(ب) أو تخصصية لصالح الاختصاصى والممارس والخبير .

(ج) أو قومية لصالح التراث الفكرى ماضيه وحاضره ، وربما شغلت نفسها بالحاضر أضعاف ما شغلت به نفسها فى الماضى .

(د) أو تجارية تعرف مدى حاجة الناس (أو بعض الناس) إلى متابعة التعرف على بعض الإنتاج الفكرى فى مدة بالذات ، أو فى سوق بعينها للنشر ، أو داخل لغة بالذات ، فتننتج تلك الجهة التجارية ماأعدته من قوائم بيبليوجرافية (عن كتب أو عن مجلات أو مقالات أو مخطوطات أو أطروحات أو مراجع أو خرائط ... الخ) . — فتصبح تلك القوائم سلعة رائجة .

٤ — إذن فمن أساسيات الإعداد البيبليوجرافى أن يكون هادفاً لغاية : ومثال ذلك :

(أ) هدفه تعريف الآحاد داخل تجميعاته — أى أن هدفه هو الإعلام البيبليوجرافى .

(ب) أو هدفه مساعدة التداول — أى زيادة الانتفاع بالإنتاج الفكرى ، كتنشيط الخدمات المكتبية مثلاً ، أو مساعدة البحث فى مراكز البحوث ، أو مساندة البحث الفردى .

ولما كان الإعداد البيبليوجرافى هو الهدف النهائى لكل عمليات الإعداد التى تسبقه بحيث نصل إلى التعريف بإنتاج عقلى بالذات ، أى التعريف به مخصصاً ولو داخل تجميع .

ولما كانت وحدة التطبيق (عند الوصف — وعند الترتيب — وعند التصنيف — وعند الإحالة — وعند الاتباع لرؤوس الموضوعات) كلها تتطلب نهاية صغرى على الأقل من المهارات عند القائم بهذا كله .

ولما كان ترتيب العناصر يتم فى أنماط خاصة ، وكان استعمال المختصرات عند وصف المادة المدرجة شائعاً ، وكانت القدرة على البحث وتعقب النص البيبليوجرافى حتى إيجادها يفترض وجودها عند الباحث لكى يحقق الغرض الذى دفع به إلى استعمال الفهارس أو البيبليوجرافية لخدمة بحثه ...

٥ — لذلك كله فإن من أساسيات الإعداد البيبليوجرافى إفتراض الكفاءة عند المتفعين فى استعمالهم لما ينتجه البيبليوجرافيون — أو على الأقل ضمان تحقيق مستوى هذه الكفاءة خلال الشرح فى مقدمات البيبليوجرافيات المطبوعة ، أو خلال

تدريب المتفاعين بحيث يحققون نهاية صغرى على الأقل من هذه الكفاءة : ومثال ذلك ما يحدث فى المدارس والمعاهد حين يدرّب الطلاب على المهارات الببليوجرافية فى دروس عملية تطبيقية .

هذا وإلا ضاعت سدى الجهود المبذولة فى الإعداد الببليوجرافى ، لأنها اصطلحت على رموز وترتيبات مهمة بالنسبة للمقصودين بالنفع .

* * *

التقنين رغم تعدد الأنماط :

كانت هذه هى أساسيات الإعداد الببليوجرافى الذى تمارسه المكتبات حيال مقتنياتها التى تنمو عادة باستمرار ، والتى ترابط فى تجميعات ، وتتخذ حيالها تطبيقات مدروسة ومجربة ، استقرت ووحدت ضمناً لتشابه الإنتاج فى فهارس وفى قوائم ، وضمناً لتشابه الفهم من جماعات المتفاعين حين يقدم الجهد الببليوجرافى إليهم .

وإن وحدة التطبيق فى الإعداد الببليوجرافى تتطلب إيجاد وتطوير النظم التالية بكل تقنياتها لصالح المفهرس والببليوجرافى :

- ١ — قواعد اختيار المداخل ، وصياغتها بعد اختيارها .
- ٢ — قواعد الوصف الببليوجرافى للكتب — ولغير الكتب من المواد (سواء مطبوعة ، أو مخطوطة ، أو مستنسخة ، أو مصورة ، أو مسجلة ... الخ) .
- ٣ — نظم التصنيف للمعرفة (أو التصنيف لموضوعات تخصصية محدودة) مع ما يصحب التصنيف من كشف هجائى يسهل استعماله .
- ٤ — قوائم رؤوس الموضوعات — بكل ما تستوجبه من عناية فى اختيار الرؤوس ، وصياغتها ، وتجزئتها ، والإحالة منها أو إليها .
- ٥ — قواعد صف البطاقات بالفهارس .

ولكن ليس تقنين قواعد الفهرسة أو نظم التصنيف ، وليس الحرص على وحدة التطبيق قادراً على المفهرس ولا قيماً على حرثه . ففى وسعه أن يختار النمط الذى يفضل

الأخذ به قبل أن يبدأ التطبيق — وكل ما هنالك هو أن عليه أن يلتزم فيما بعد بما اختاره — إلا إذا قرر أن يمر بعملية تغيير شامل من نمط اتبعه في الماضي بالنسبة لكتبه ومجموعاته إلى نمط آخر جديد على قرائه ، رغم ما قد يفرضه عليه ذلك التغيير من جهد ووقت وتكاليف .

ولتوضيح هذه النقطة أسوق الأمثلة التالية :

(أ) نظم التصنيف المتاحة قد تتعدد — وعلى المكتبيين (والمصنفين منهم خاصة) أن يتخيروا من بينها بحرص من يدرك تماماً نقط المفاضلة بين تصنيفين أو أكثر وذلك بحيث :

« يراعى كل منهم حجم مجموعاته حالياً ، وإمكانات نموها مستقبلاً ، وما إذا كانت رفوفها مفتوحة أم مغلقة .

« ويراعى مستوى احتياجات ومدارك من سوف يطبق التصنيف من أجلهم .

« ويراعى مدى سعة نظام التصنيف حالياً ، وإمكانات مراجعته وتحديثه للإبقاء عليه حياً ومسائراً لواقع المعرفة البشرية بعامة ، أو مسائراً لواقع تخصص بعينه كلما نما ذلك التخصص وتطور .

« ويراعى الميزات العملية لنظام التصنيف مثل خدمته لغايات التحليل ، والتركيب ، والتجزيء ، والتذكر ، والشروح ، والإحالات إلى آخره .

ولكن حين نختار نظاماً للتصنيف فلنحرص على عدم تشويهه بتبسيطات أو اختزالات تناقض المنطق الذى أملاه بادىء ذى بدء ، أو مسخه بتعديلات لا لزوم لها ، أو لعلها تكرر شيئاً يوفره نظام التصنيف نفسه ، أو تتضارب مع تطبيق سبق أن استقر ونجح بين أيدي من يتقنون استعمال ذلك التصنيف وتطويعه لما أريد له أن يؤديه .

وثم مثال آخر لتعدد الأنماط :

(ب) أشكال الفهارس قد تتعدد ، وطرق ترتيب البطاقات فيها قد تتعدد كذلك .

« فمن حيث الشكل هناك الفهرس البطاق ، والفهرس المطبوع ، والفهرس المحروم .

« ومن حيث طرق الترتيب كانت هناك محاورات طويلة حول قضية الفهرس المعجمى والفهارس الجزأة — أى النوعين أصلح ؟

« وكانت الفئة الأخيرة (أى الفهارس الجزأة) تثير تساؤلات حول ما إذا كان من الأفضل أن ترتب هجائياً بالمؤلف على حدة ، وبالعنوان على حدة ، وبرؤوس الموضوعات على حدة ؟

— أم هل ندمج النوعين الأولين معاً (مؤلف وعنوان) ؟

— أم هل نجعل الفهرس الموضوعى مصنفاً بدون ما حاجة لرؤوس الموضوعات ؟

— أم هل نجعل الجزء التصنيفى فى قائمة الرفوف فقط ؟

— أم هل نتحلل من تقنين رؤوس الموضوعات ونكتفى بكشاف هجائى لفهرس مصنف ؟... الخ .

فإذا استقر رأى الفهرس على اختيار نمط لفهارسه من بين الأنماط المتعددة المتاحة ، إذن فيلتزم به — وذلك بعد أن يكون قد قلب فى ذهنه كل الاحتياجات المتوقعة منه ، وكل احتمالات سهولة الاستعمال أو صعوبته ، أو تعذره .

إذن فهناك اختيار حر — ولكن يتبعه إلزام دقيق بعد الاختيار .

* * *

الفهرسة لأجل الاستعمال :

ورغم هذا الالتزام من جانب المكتبيين نحو وحدة التطبيق وتواتره فى أنماط تنتج عنها مفردات تتشابه تفصيلاتها وصفاً وترتيباً وتجميعاً فى الفهارس وفى البيبليوجرافيات ، إلا أنهم دأبوا منذ بداية الثلاثينات فى القرن الحالى على إتخاذ كل السبل لتجنب ما أسموه « الفهرسة لذاتها » .

بمعنى أنه إذا كانت الفهرسة (وصفية وموضوعية) ، والتصنيف (الواسع أو الدقيق) كلها وسائل لاختزان واسترجاع أوعية حفظ المعرفة وتناقلها وتداولها — من

كتب ومطبوعات ومواد أخرى غير المطبوعات ، — إذن فلنسأل أنفسنا لمن نخزن ولمن نسترجع ؟ هل نتخذ نفس الإجراءات حيال كل كتاب أياً كان نوع القارئ الذى سوف ينتفع به ؟

من هنا بدأت الدراسات على نوعيات المتفاعلين بفهارس المكتبة ، وعلى أغراض الاستعمال لمقتنيات المكتبة — ومن ثم على عادات القراءة والباحثين فى الانتفاع بالأدوات البيبليوجرافية داخل المكتبة وخارجها : أى دراسات على « الفهرسة لأجل الاستعمال » .

وكان من نتائج هذه الدراسات على الفهرسة ، محاولات لتحرير إجراءاتها من الالتزامات المرهقة التى تفرضها الرغبة فى توحيد الشكل ، واكتمال الوصف البيبليوجرافى . ولقد نجح هذا الاتجاه الجديد فى تحقيق قدر لا بأس به من التبسيط المطلوب . كما اتخذت خطوات حازمة لمنع فهارس المكتبات من أن تكرر داخل نفسها المعلومات التى تحتويها الكشافات والبيبليوجرافيات المطبوعة . وبذلك أصبح التخصص أكثر وضوحاً بين المعلومات التى أصل إليها عن طريق استعمال فهرسة المكتبة ، والمعلومات الأخرى الأكبر حجماً والأفسح مجالاً التى يمكن أن أصل إليها عن طريق استعمال المراجع البيبليوجرافية التى يمكن أن تستقر هى الأخرى ضمن مقتنيات المكتبة .

أولاً — الفهرسة الانتقائية :

ومن الاتجاهات الجديدة التى صحبت التبسيط فى الفهرسة :

١ — حين تختصر بعض عناصر الوصف البيبليوجرافى أو تحذف فى بطاقات الفهرسة المبسطة ، أو فى بعض القوائم البيبليوجرافية التى تجمعها أو تصدرها المكتبة — إذن فلتوضع قواعد التبسيط وقد حددت فيها العناصر التى تحذف ، والمواقف التى يتم فيها حذفها : كيف ، ولماذا ، ومتى ؟

٢ — ظهر ما يمكن أن نسميه « بالفهرسة الإنتقائية » Selective Cataloguing أو الفهرسة الخاصة — حيث تعامل بعض أنواع المواد عند الفهرسة الوصفية بدرجات من التبسيط أو التفصيل وفق ماتقتضيه طبيعة استعمالها : ومن أمثلة ذلك :

(أ) التبسيط بالنسبة للنشرات ، والرسائل الجامعية (أى الأطروحات) ،
والقصص ، والكتب المدرسية .

(ب) والتفصيل بالنسبة للمخطوطات وللكتب النادرة من أوائل الطباعة . ومعنى
هذا تطبيق إجراءات بعينها لكتب بعينها وفق الاستعمالات المتوقعة لكل نوع
على حدة .

ومع ذلك فهناك حدود لا يمكن تخطيها في هذا الصدد ، وإلا أدى الإغراق في
الاقتصاد إلى إتلاف الغاية المرجوة من التنظيم البيبليوجرافى المطلوب . إذ ما الفائدة من
إقتناء الكتب والمطبوعات (وغيرها من أوعية المعلومات) إذا لم نضمن سهولة إيجادها
واستعمالها من جديد ؟ وما الفائدة من حذف بيانات بيبليوجرافية لن يلبث القارئ أن
يحتاج إليها فيعاود البحث عنها مرة بعد مرة ؟ — فالمكتبيون لم يتوفر بعد لديهم من الأدلة
العديدة عن استعمال الفهارس ما يكفي للمجازفة بإدخال تغييرات قد يترتب عليها إتلاف
الخدمة المكتبية لسنوات كثيرة مقبلة . وهذا الحذر في حد ذاته محمود حتى يثبت
العكس .

ولتستمر مع ذلك بحوث المكتبيين على الفهارس على ضوء أى من التساؤلات التالية ،
أو على ضوءها مجتمعة :

فعلى أساس تسليمنا بأن الفهرس أداة لإيجاد الكتاب الفرد عن طريق أى مدخل
للبحث عنه — ، نريد بجانب ذلك أن نقرر :

١ — هل هو أداة للوصف البيبليوجرافى الكامل للكتب بحيث لا يحق لنا تبسيط
الفهرسة — أى هل هو بيبليوجرافيا مفصلة نتوقع منها الإجابة عن الأسئلة التى
تدور حول الخصائص البيبليوجرافية للكتاب الذى نقتنيه ؟

٢ — أم هل الفهرس حصر موضوعى كامل لكل ماتحويه المكتبة حول موضوع
بالذات ؟ — بما فى ذلك البطاقات التحليلية لأجزاء الكتب وربما لمقالات
الدوريات — أى هل الفهرس مرجع أو كشاف موضوعى ؟ — وفى هذه الحالة
تكون وحدتنا عند البحث فيه هى رأس الموضوع بكل ما يندرج تحته من
بطاقات ، أو رقم التصنيف بكل ما يجتمع تحته — سواء فى ذلك المطبوع
بأكمله أو أجزاء مخصصة منه تعالج موضوعاً بعينه .

فأما عن السؤال الأول فقد سبق أن ذكرت بعض مواطن استعمال الفهارس التي قد لا تحتاج فيها إلى تفصيل المعلومات البيبليوجرافية عن فئات بالذات من المواد ، لأن طبيعة إستعمالها لا تبرر التفصيل الوصفى مع ما قد يستتبعه من جهد ومن نفقات .

وأما السؤال الثانى فسوف أتناول الإجابة عليه فى دراسة تفصيلية لما أسميته « الفهرسة النوعية » ، ثم أتبعها بعد ذلك بالحديث عن الفهرسة التحليلية .

ثانياً — الفهرسة « النوعية » :

(ولأننى بها بالضبط ماتعنيه من قبل وحتى الآن الفهرسة الموضوعية) .

وإن من مشكلات الفهرسة الموضوعية أنها عوملت على أسس تصلح أصلاً للفهرسة الوصفية ، بمعنى محاولة التقنين والتعميم داخل قوالب : فالكتاب فى الفهرسة الوصفية مجرد وجود مادى له عناصر تصفه : مؤلف ، وعنوان ، وطبعه ، وناشر ، وتاريخ نشر ، وصفحات ، وإيضاح ، وحجم ، وسلسلة — ثم محتويات ثم تعليقات ... الخ . ولا يمكن تعميم قواعد الوصف بدقة قاطعة ، إلا إذا استثنينا بعض أنواع المواد للتبسيط أو التفصيل (كما فى الفهرسة الانتقائية) التى سبق الحديث عنها .

ومانقوله عن الكتب والنشرات والأطروحات (الرسائل الأكاديمية) يمكن أن ينسحب على مواد أخرى : كالحرائط والأفلام والميكروفيلم ... الخ .

أما فى الفهرسة الموضوعية فيوجد الآن من يشكك فى حتمية إلزام المكتبة بنفس الخطوات بالنسبة لكل كتاب ، أو بالنسبة لكل مجلة ... الخ . وإنما ظهر ما يمكن أن نسميه بالفوارق النوعية :

فالكتب لا تشابه فى طريقة معالجتها بالفهرسة الموضوعية — ولا أقصد بهذا فروق الموضوعات فيما بينها فهذه مفروغ منها — ولكن الفروق الجديدة التى أريد توكيدها هى : هل كل موضوع تصلح له رؤوس الموضوعات بالفهارس بنفس الدرجة من الأهمية ؟ أى هل رؤوس الموضوعات أداة تنتج نفس النتائج حين نستعملها بنفس الكفاية لعلوم مختلفة ؟

وهل كل مجال موضوعي تصلح له أرقام التصنيف على الكتب وفي بطاقات الفهارس بنفس الدرجة من الأهمية ؟ أى هل التصنيف ضرورى لكل كتاب وفي كل مجال ، أم تتفاوت ضرورة التصنيف بتفاوت المجالات الموضوعية ؟

ونفس الأسئلة بالنسبة لرؤوس الموضوعات :

• هل هناك أجزاء من المعرفة تتطلب رؤوس الموضوعات للكتابات فيها أكثر من غيرها ؟

• وهل هناك أجزاء من المعرفة يمكن فيها الاهتمام بالتصنيف وحده أكثر من الاهتمام برؤوس الموضوعات ؟

• وهل هناك أجزاء يكون التصنيف فيها مهما دق ، مضية للوقت والجهد والمال ؟

أى أن وسائل الإعداد البيبليوجرافى بالموضوع بدأت تتعرض للتقييم على أساس تفاوت الفاعلية بالنسبة لمجالات علمية موضوعية بعينها — ومن هنا تأتى مأسيتها بالفوارق النوعية أى متى تؤكد رؤوس الموضوعات ، ومتى تؤكد التصنيف ؟ — وذلك ليس على أساس أشكال المواد المفهرسة ولكن على أساس نوع المحتوى ومجالة التخصص ، ومكانه من خريطة المعرفة .

فبعض الباحثين يحدرون من التبسيط فى الفهرسة — وخاصة الفهرسة الموضوعية ، لأن هذا قد يتعارض تعارضاً تاماً مع مصلحة البحث « فلنن إذن بكل مايساعد البحث الموضوعى ولو كان ذلك يعنى شيئاً من الزيادة فى تكاليف الفهرسة سواء فى المال أو الجهد أو الوقت » : كإعادة فهرسة بعض المجموعات ، أو زيادة الفهرسة التحليلية لأجزاء من كتب أو نصوص فى أى شكل صدرت ، أو مراجعة شاملة لقوائمنا لرؤوس الموضوعات ولو استتبع ذلك تغييرات كبيرة فى الفهارس الحالية ببطاقتها الموضوعية التى يتضح عدم جدواها .

وأكثر ما يكون التمسك بالمراجعة والتوسع والتفصيل بل والتجديد فى إستعمال رؤوس الموضوعات حين تقع المواد العلمية المراد فهرستها فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات .

ففى مجالات مثل التاريخ ، أو الأدب ، أو الاقتصاد ، أو الاجتماع أو السياسة ، أو التربية ، قد يقتضى إعداد محاضرة واحدة تنقل المحاضر بين مواد متعددة ومنوعة وغير مقتصرة على مجال واحد بعينه من المجالات المتخصصة التى صنفنا بينها الكتب والمواد المكتبية . فالتصنيف إنما نشأ من أجل الكتب ، ولكن الكتب لم تؤلف من أجل التصنيف .

فنحن حين نقبل أحد نظم التصنيف ونطبقه فى مكتبتنا فمعنى ذلك أننا ارتضينا تجزئ مجموعتنا وفقاً للفلسفة التى أملت ذلك التصنيف : فلسفة تستهدف تبويب المعرفة بشكل ما . ولكن ليس هذا التبويب ولا هذا التجزئ ملزماً للباحث باختيار خط سير بالذات حين يتناول هو البحث — أى حين تكون طبيعة البحث هى التجميع والربط ، أى عملية إنشاء وخلق كل متكامل من مواد قد لا تبدو صلتها ببعضها البعض من أول الأمر .

فاخصائى العلوم السياسية وإخصائى الاقتصاد كلاهما فى حاجة إلى مواد متنوعة جداً (هذا إذا لم يقصر أيهما نفسه على مجال ضيق ويلزم نفسه به) . أما عن عالم الاجتماع بكل الحدود غير الواضحة لتخصصه ، وبكل المرونة والتطور والتبدل السريع لمصطلحات علمه — فلا ندرى كيف يتيسر له أن يصل بنجاح إلى كل ماقد يعن له البحث عنه فى المكتبة خلال فهرسها إلا إذا عينا بتطويرها إلى أدوات فعالة لاختزان واسترجاع المعلومات بكفاية عالية .

إذن فالتوسع المدى أمام أخصائى العلوم الاجتماعية (اقتصاد — سياسة — اجتماع — وتاريخ — وتربية — وقانون — وتراث شعبى — وأنتروبولوجيا) ، واتساع المدى كذلك أمام اخصائى الدراسات الإنسانية (أدب — ولغة — وفن — وفلسفة — ودين ...) هذا وحده يكفى بإقناعنا بضرورة تدير البطاقات الموضوعية بوفرة فى الفهارس .

وعللنا نجد فى هذه الأمثلة ردّاً حاسماً على دعوى القائلين بأن « الباحث مادام اخصائياً فى مادته فهو إما أن يعرف من تلقاء نفسه المؤلفات التى تلزمه فى مجاله ، أو على الأقل يجد فى إمكانه اكتشاف مايريد منها بالرجوع إلى الببليوجرافيات والكشافات المتخصصة » — وهذا إدعاء غير صحيح فى حالات كثيرة — لأن الببليوجرافية

الموضوعية والكشافات كلاهما يعمدان إلى تضيق المجال وتخصيصه أولاً حتى يسهل تناوله متجانساً بقدر الإمكان — كلاهما يقصران جهدهما على التحديد والاختيار . هذا على حين أن طبيعة البحث الكاشف في العلوم الاجتماعية وفي الدراسات الإنسانية تخرجه عادة (أى البحث) عن الحدود المؤقتة والمرنة التي وصل إليها ولا يلبث أن يعبرها في خطوة نحو آفاق تخلقها حاجاته اليومية . فالأدب قد يدفع الباحث فيه إلى القراءة في موضوعات تمسه من قريب في مجالات الاقتصاد أو التاريخ أو السياسة أو الفن أو اللغة . — والفن قد يدفع بالباحث فيه إلى مجالات مشابهة ، والفلسفة تعكس بل وتستوجب أحياناً دراسات في الاجتماع أو الدين أو علم النفس ... وهكذا .

فحالما يلقي الباحث بدلوه تتسع من حوله دوائر تتبعها دوائر تتسع وتوسع فتذهب به بعيداً في مجالات الجمع والاستقصاء والتحقيق — وهكذا تأتية المعلومات واحدة تجر خلفها آحاداً ، وهذه تشير من ورائها إلى عشرات يتعين عليه أن يتابعها وأن يتبينها ويختار منها بعد أن يحققها وهلم جرا .

ونحن لا ننكر أن الكثير من مواقف البحث المنظم قد أمكن متابعتها خلال استعمال الكشافات والبيبليوجرافيات المطبوعة ، أو خلال الغوص في مجموعات من الصحف القديمة ، أو خلال فحص مجموعات من الوثائق أو المخطوطات . ولكن مع ذلك سوف نجد أن بعض مايكشف عنه الباحثون إنما جاء بمحض الصدفة التي جمعتهم بالمادة التي كشفوا عنها عن غير قصد — بمعنى أن الباحث قد لا يدري مقدماً نوع المعلومات التي يمكن أن تعترض سبيله عند المتعطف التالي من طريقه المتعرج ، وهنا قد لا تكفى أى قائمة بيبليوجرافية جمعت من قبل في إلزامه بالمحافظة على خط سير مرسوم من بادئ الأمر .

وهنا لابد له من الإلتجاء إلى وسيلة يأمل أن تحقق له ماأريد لها أصلاً أن تحققه وهى البطاقات الموضوعية في الفهرس العام للمكتبة . فالفهارس الموضوعية يجب أن تهىء للقارئ الباحث وللقارئ الدارس كل امكانيات الاعتماد عليها داخل المكتبة .

ونعدد فيما يلي بعض هذه الإمكانيات :

١ — ربما أتاحت للفهرس الموضوعى في إحدى المكتبات فرص محلية غير عادية ، أو ربما فرضت عليه (أى الفهرس) إلتزامات محلية غير عادية حملته على أن يشمل

تجميعاً بيبلوجرافياً مكتملاً أو أقرب إلى الاكتمال في موضوع بعينه . إذن فالفهرس في هذه الحالة يصبح بيبلوجرافية موضوعية مفصلة .

٢ — على الفهرس أن ينجح في تفتيت معظم الموضوعات أمام من يجهل كيف يجد طريقه فيها — وهنا تأتي أهمية إحالات « انظر أيضاً » لربط موضوع بمتعلقاته ، أو تأتي أهمية بطاقات التعريف الشارح لحدود معنى الرأس المستعمل .

٣ — على الفهرس أن ينجح في تقديم مفاتيح البحث إلى الباحث على شكل مؤلفات وتجميعات بيبلوجرافية تؤدي به في النهاية إلى تغطية جوانب موضوعه تغطية كافية . إذن فالفهرس هنا دليل لأدلة ، — وبيبلوجرافيا لبيبلوجرافيات .

٤ — على الفهرس الموضوعي أن يجمع معاً مصادر ومطبوعات الموضوع الواحد تحت أسهل وأوضح رأس يمكن أن يفهمه من بين القراء من لم يتعمق في دراسة ذلك الموضوع ، ومن لم يدرس تفصيلاً وسائل اختيار رؤوس الموضوعات أو تجزئاتها أو تعقيدها في المكتبات . وعلى ذلك فلتستعمل رؤوس موضوعات سهلة ومشابهة للألفاظ الجارية على السنة الجميع .

نعم : ربما كان من الصعوبة بمكان متابعة الألفاظ الدارجة أو حتى الجارية — ولذلك كان واضعو رؤوس الموضوعات يلتزمون شيئاً من التحفظ في تغيير تسمياتهم للموضوعات المتجددة والمتطورة ، لأن التغيير يستتبع تعديل وتصحيح عدد من البطاقات في الفهارس في كل مرة يتقرر فيها تبديل رأس موضوع بطل استعماله ، وإحلال غيره وجد أنه أدق منه وأكثر دلالة ، أو أحدث دلالة . ولكن التحفظ شيء ، والجمود شيء آخر . ولاشك أن الإهمال في تخير رؤوس الموضوعات التي تناسب احتياجات الباحث أو الأخصائي ، أو تناسب احتياجات القارئ العادي ، — مثل هذا الإهمال إنما يدفن الكتاب في الفهرس بدلا من أن يدل عليه .

وربما أمكن تدبير بعض المال الإضافي والوقت الإضافي اللذين يتطلبهما تحسين مستويات الفهرسة الموضوعية (برؤوس الموضوعات المرتبة هجائياً بالفهارس) في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات — ، وذلك خلال إقتطاع بعض مايتكلفه تصنيف المواد في هذه المجالات . فالتاريخ مثلاً نعتبره من المواد المبعثرة في كل مكان داخل لمكتبة — في مطبوعات الجمعيات العلمية ، وفي سلاسل نشرها الجامعات ، وفي

التراجم ، وفي الوثائق ، وفي المراجع ، وفي المطبوعات الحكومية .. الخ . فربما أمكن مثلاً جمع الكتب على رفوف المخازن في تجزيئات (أى فى تصنيفات) أقل دقة ، وربما أدى ذلك إلى إشكالات من نوع ما عند البحث عن كتب بعينها . ولكن هل يمكن حقاً أن ننظر من أرقام التصنيف وتوزيعاتها الدقيقة فى مجالات العلوم الاجتماعية ، والدراسات الإنسانية ، أن تسعف قراء كثيرين داخل مكتبة تحوى مئات الألوف من المجلدات فى هذه المجالات ؟

لعل من مصلحتنا إذن أن نوجه جهودنا ومخصصاتنا المالية وكذلك جهود الإخصائيين ووقتهم بمكتباتنا نحو الإكثار من الفهرسة الموضوعية ورفع مستوياتها وتطبيقاتها فى رؤوس الموضوعات المرتبة هجائياً بالفهارس (١) .

ثالثاً - المعالجة النوعية فى التصنيف :

مما يدعو إلى التفكير أن مجرد وجود نظم تصنيف متعددة قد يوحى لبعض الناس أن تعددها إنما يدل على وجود نقص ما فى كل واحد منها لو أنه أخذ به دون غيره . ويبدو لنا أن التصنيف الموجودة فعلاً عرضة لمثل هذا التشكيك فى مدى صلاحيتها للتطبيق فى مجالات العلوم (بحتة وتطبيقية) بسبب التطور السريع فى نواح جديدة للبحث العلمى ، ومن ثم فى حصيلة المعرفة العلمية المتخصصة . فالكشوف الجديدة فى نطاق العلوم البحتة قد خلقت صلات لم تكن معروفة من قبل بين مجالات عوملت فيما مضى على أنها مستقلة بعضها عن الآخر . ومثال ذلك مجالات : الطبيعة (الفيزياء) ، والكيمياء ، والأحياء . وقد تطورت تلك الصلات واتسعت بحيث أصبحت تغطى الآن ما يمكن اعتباره مجالات جديدة تقف بين بين - فهى تستوعب قطاعات كبيرة من المجالات التى نشأت عنها فاقطعت منها الشئ الكثير ، ومن هذه المجالات الجديدة مثلاً (الكيمياء الحيوية) .

(١) لأجل الاطلاع على أكثر المحاولات العربية جدية فى إنشاء قائمة رؤوس موضوعات مقننة . انظر رسالة الدكتوراه والآتى بيانا والتى قدمت إلى كلية الآداب - جامعة القاهرة - قسم المكتبات ، سنة ١٩٧٥ - وأجيزت تحت إشراف مؤلف هذا الكتاب بمرتبة الشرف الأولى

محمد فتحى عبد الهادى : إنشاء قائمة رؤوس موضوعات عربية فى العلوم الاجتماعية ، مع مسح ميدانى لتقنياتها على أسس نظرية وتجريبية فى مجلدين : المجلد الأول دراسة تشمل ٣٨١ صفحة والمجلد الثانى القائمة وتشغل ١٩٦ صفحة .

فهى تعالج على أساس كيميائى أنسجة وخلايا وعصارات الأجسام الحية فتربط بذلك بين علم الكيمياء من جهة وعلم الأحياء (التاريخ الطبيعى) من جهة أخرى — مؤثرة بذلك فى معرفتنا بعلم النبات وعلم الحيوان ، ومن الناحية التطبيقية تؤثر فى تطورات الطب والصيدلة ، والتجارب الزراعية والمحاصيل والصناعات الزراعية وحفظ الأغذية والتعليب ، وديغ الجلود وصناعة الأصباغ ... الخ . وأن بعض التصنيف القائمة فعلا لم تقدر على متابعة مثل هذا التطور فتعزل هذا المجال الجديد بل تتركه مشتتاً بين تجزئاتها القديمة فبعض المباحث الخاصة بالكيمياء الحيوية لازالت تدخل فى الكيمياء ، وبعضها لازالت تدخل تحت رقم الفسيولوجيا فى علم النبات ، وبعضها لازالت تتبع الأرقام العامة لعلم الحياة .

إذن فأحدى المشكلات الأساسية عند فهرسة المطبوعات العلمية الجديدة هى صعوبة التوفيق بين التصنيف (التى لا بد لها من أن تثبت لمدة طالت أو قصرت حتى تتفق مع ماتريده المكتبة لفهارسها ولجميعاتها من استقرار نسبي) ، صعوبة التوفيق بين هذه التصنيف وبين التغييرات الرئيسية التى يخلقها اتجاه البحث العلمى فى نطاق جديد مشكلا بذلك مجالات جديدة .

وفوق ذلك قد يجد الم فهرس نفسه عاجزاً عن ملاحقة مايجد من مصطلحات علمية يتعين على العلماء والباحثين أنفسهم أن يصوغوها ليطلقوها على ظواهر جديدة كشفوا عنها ، أو على تفسيرات جديدة وصلوا إليها . — هذا على الرغم مما تحتاط له مكتبات البحث حين تختار مفهرسيها من ذوى الإلمام بالعلوم الطبيعية ، أو حتى من ذوى التخصص فى بعض فروعها . ولذلك لم يعد مستغرباً أن نجد كتابين فى العلوم يتشابهان فى المحتوى الموضوعى ولكن يختلف عنوان أحدهما عن الآخر إختلافاً كبيراً ، فتكون النتيجة عند التصنيف هى المباعدة بينهما على رفوف المكتبة نتيجة لإساءة فهم ما تعنيه المصطلحات المستخدمة فى تسمية أحدهما أو كليهما — بل والأسوأ من ذلك أن يتشتتا أيضاً تحت رأسى موضوعين متباعدين فى الفهرس العام بالمكتبة .

ومع ذلك فهناك وسيلة يستطيع بها الباحث والعالم أن يتغلبا على العقبات التى يضعها فى طريقهما نظام تصنيف قديم أو جامد ، أو يتسبب عنها نقص فى معلومات الفهرس . هذه الوسيلة هى التعرف عن كتب إلى جزء كبير من رفوف المكتبة المخصصة لمجالات متصلة بمجال بحث كل منهما . ولكن لن تيسر هذه الوسيلة إلا إذا توفر التصنيف

الجيد ، والتطبيق الجيد لذلك التصنيف بحيث يجمع المتشابه معاً — وهنا يصبح الوصول السهل للرفوف ، والتعرف عن كتب على محتوياتها عملاً مجدياً ، فلا نكتفى بجعل الرفوف المفتوحة أو مجرد الوصول للمجموعات في المخازن بديلاً يعوضنا عن رداءة التصنيف حين تطبق المكتبة فعلاً تصنيفاً رديئاً .

وإن ما ذكرناه الآن عن التصنيف ينطبق أيضاً إلى حد بعيد على الفهرس الموضوعي الهجائي بالرؤوس ، ولكن مع فارق بسيط وهو أن التصنيف في مجال العلوم البحتة والتطبيقية يمثل عملية أساسية ، بينما قيمة الفهرس الموضوعي الهجائي للباحث في هذا المجال مشكوك فيها . هذا على الرغم من أن المكتبات التي يفرض عليها كبر حجمها عدم السماح للقراء بالدخول إلى مخازنها سوف تضطر إلى الاعتماد أساساً على الفهرس الموضوعي بوصفه بديلاً للتصنيف في توصيل القارئ إلى المواد التي يبحث عنها . وأكثر ما يكون ذلك إنطباقاً على المكتبات التي لم تصنف مجموعاتها بفعالية كافية ، أو صنفت ولكن بدون كفاية نوعية في النتائج كما تمثلها الفهارس أو تمثلها الرفوف .

وفوق هذا سوف نجد في مجال العلوم أن التجزيقات الدقيقة التي جمعت تحتها محتويات الكشافات والمستخلصات مثل :

- Chemical Abstracts; Biological Abstracts; Zoological Record.
- Index Medicus; Engineering Index; Bibliography of Agriculture.

..... وغيرها من الأدوات المشابهة لها قيمة — بالنسبة للباحث في مجال العلوم — أعلى بكثير من مجرد الاطلاع على بطاقات رؤوس الموضوعات في فهارس المكتبة . وهذا يرجع أساساً إلى عناية هذه الأدوات البيبليوجرافية بتحليل محتويات المجلات العلمية — وهذه بالطبع لها الأهمية الأولى في مجالات العلوم سواء منها البحتة أو التطبيقية . ومع ذلك فقد توجد بعض مجالات علمية لم تحظ بصدور كشافات أو مستخلصات لها من القوة مثل ما للأدوات التي ذكرتها الآن وربما كان من الأوفق بالنسبة لهذه المجالات (المحرومة من أدوات التكشيف والاستخلاص الجيدة) أن تتوسع المكتبة حيالها في الفهرسة الموضوعية إلى حد تغطية ما لم تغطه من أجلانا الأدوات البيبليوجرافية المطبوعة . أما بالنسبة للمجالات الأخرى التي نفتتح فيها بكفاية هذه الأدوات البيبليوجرافية الجاهزة فإن من الأوفق أن تفكر المكتبات في الحد مما تقوم به من فهرسة موضوعية بالألفاظ وهناك من يرى أن الوقت الذي يبدل في اختيار رؤوس موضوعات وفي إنشاء بطاقات

موضوعية قليلة الجدوى (وذلك على أساس ما يبناه من ضالة الاستعمالات التى تتعرض لها ، بل وربما ضالة النفع الذى يمكن أن تحققه فى مجالات العلوم اليحثة والتطبيقية) - هذا الوقت وهذا الجهد يمكن استغلالهما بشكل أجدى فى تصنيف محتويات المكتبة وخاصة المقتنيات الجديدة ، ثم الأعلام عنها فى قوائم توزعها المكتبة على كل من يهيمه أمر ملاحقة الجديد مما يضاف فى هذه المجالات العلمية المتخصصة .

وهذا الاتجاه إذا صاحبه الفهرسة التحليلية إلى أقصى مداه فسوف نصل بها أو تصل هى بنا إلى خدمات التكشيف والاستخلاص التى بدأتها المكتبات المتخصصة ثم أخذتها عنها لتبلورها وتعمقها مراكز التوثيق - كما سنرى فى بعض الفصول التالية من هذا الكتاب .

وهذه العناية بسهولة وصول الباحث للمجموعات ، وبسهولة تجميع هذه المجموعات فى قطاعاتها الموضوعية السليمة (أى بسهولة تصنيفها) ، وبسهولة توثيقها بيلبوجرافياً بقصد عرضها وهى ما زالت حديثة لتنشيط الاستعمال والوصول به إلى أقصى درجات الكفاية ، - فالعناية بهذا كله قد تعنى ضرورة إعادة تصنيف مواد كثيرة فى مكتبات علمية متخصصة ، مع ما يعنيه هذا من تكاليف كثيرة قد لا تقل ضخامة عن تكاليف إعداد المواد عند بدء حصول المكتبة عليها من قبل . ولكن إذا كان هذا هو السبيل الوحيد إلى المعالجة النوعية الكافية لبعض قطاعات المعرفة التى شتمها من قبل انعدام الدراية الخاذقة من جانب المهرسين بها وبما تعنيه تخصصاتها العلمية - إذن فلا مناص من قبول هذا السبيل واستكمال هذه المعالجة ، حتى لا تصبح مقتنياتنا فى حكم المبعثرة ومن ثم فى حكم المفقودة .

ولكن إذا أكدنا أهمية التصنيف هنا ، فهل سوف نقنع برقم تصنيف بسيط لكل مجلد أو لكل مطبوع ، أم سوف نحاول تفصيل الرقم بحيث نبرز علاقات متنوعة وليس فقط موضوعاً واحداً ؟ هل نعدد أرقام التصنيف للمطبوع الواحد بحيث نربطه بكل ما يمكن أن يضمه من موضوعات ومباحث ؟ هل ينال الكتاب بين يدى المصنف أكثر من رقم تصنيف فنبرز بذلك أكثر من رابطة فيغنيها هذا إلى حد بعيد عن تعدد رؤوس الموضوعات ؟ وليس فى هذا رأى الأخير خروجاً كبيراً عن المؤلف فهناك سابقة جيدة وناجحة فى الفهارس المصنفة للمكتبة المركزية لجامعة القاهرة حين كانت تتبع تصنيف ديوى العشرى وتسمح بإعطاء الكتاب الواحد أكثر من رقم تصنيف واحد طالما أن

طبيعة محتواه تستوجب ذلك - وكانت تعتبر هذا نوعاً من تعدد وجهات النظر بالنسبة له في الفهرس المصنف ، هذا بينا الكتاب نفسه يتخذ مكانه على الرفوف وفقاً لرقم واحد فقط طبعاً - ولم يكن من المتعذر إظهار الرقم الذى صف به الكتاب على الرفوف برمز خاص وهو وضع خط تحته .

ثم نعود فنسأل : ما إمكانيات التصنيف التحليلي التركيبي بكل أبحاثه وتجديداته الحديثة في إبراز العلاقات المتعددة للمؤلف أو للمطبوع أو للوعاء المعرفي الفرد عند تناوله بالتخصيص ؟ هذه كلها حلول ممكنة للاختزان والاسترجاع التقليدي لمقتنيات المكتبة بوصفها مصادر للمعلومات .

رابعاً - الفهرسة التحليلية :

وهي الإشارة إلى نص داخل نص - مثل تحديد مكان الفصل داخل الكتاب - أو أن نخص بالاهتمام مقالاً داخل مجلة - أو بحثاً داخل مجموعة بحوث نشرت وجلدت معاً - أو نحيل إلى قصاصة اقتطعت من مجلة أو من جريدة .

فالفهرسة التحليلية تعني بالإشارة إلى مثل هذا النص مع تخصيصه في مدخل بالمؤلف (مؤلف الفصل أو المقال أو البحث) ، أو مدخل بالعنوان ثم تحاول الفهرسة التحليلية اتباع النص موضوعياً لواحد أو أكثر من رؤوس الموضوعات ، أو لواحد أو أكثر من أرقام التصنيف .

هذا العمق في التحليل والتخير ، وهذا الإصرار على التخصيص (سواء أكان وصفيّاً أم موضوعياً) يمثل ضرورة جوهرية إذا كنا حريصين على الدقة والاكتمال في المعالجة الوصفية ، والمعالجة الموضوعية لمواد شئت ظروف نشرها ألا تصدر مستقلة ، وإنما تضمنها واحتواها وجود أشمل منها - فجاءت نصاً في داخل نص .

وليس هناك ما يمنع من إنشاء بطاقات تحليلية موضوعية لمقالات الدوريات وتضم بدورها إلى الفهرس العام للمكتبة . وبطبيعة الحال لن يعيننا في هذا الصدد أن نحلل محتويات الدوريات التي تضمها فعلاً كشافات مطبوعة ، بل المهم هو وجود مقالات لها قيمتها جاءت في دوريات إضافية لاتضمنها الكشافات التي قد نحصل عليها بانتظام ، وكذلك وجود بحوث أو كتيبات أو حتى كتب تصدر على شكل سلاسل فتعامل

بالمكتبة معاملة المسلسلات فلا يحتويها فهرس الكتب — هذا بينما لانتحلل محتوياتها موضوعياً أى فهرس أو كشافات مطبوعة فى داخل المكتبة .

والمثل يمكن أن يقال عن البطاقات التحليلية الموضوعية لمطبوعات الجمعيات العلمية :— ومنها التفاويم وأعمال السنة ، وإنجازاتها ، ومطبوعات مؤتمراتها ... الخ . وفى هذه الحالات لا يمكن القطع بقواعد بعينها تطبق تطبيقاً أعمى بل الأساس هو القيمة العلمية للمادة المفهرسة هل نحللها أم لا ؟ كما أن إثراء محتويات المكتبات الصغيرة قد يساعد عليه تحليل هذه المحتويات بحيث تصل إلى أقصى درجات الكفاية فى العطاء : مثلاً مداخل تحليلية للخرائط المنشورة أصلاً داخل الكتب الموجودة بالمكتبة ، أو للبيولوجرافيات التى لم تنشر منفصلة ولكنها مع ذلك قد ترضى مطلباً لباحث ، أو للإحصائيات من داخل نشرة أو تقرير .

إذن فنحن فى حاجة إلى مزيد من المران على هذه العمليات التكميلية وخاصة فى حالات الرغبة فى التجميع الموضوعى الأكمل والأدق الذى تطالبنا به (وبالحاح) حاجات الباحث داخل تخصصه . فالكتاب المكتمل كيان مركب قد يخفى من المعلومات التفصيلية ما لا سبيل إلى إظهاره إلا بالتحليل .

كانت الرغبة فى دقة الاستدلال هى التى أدت إلى ظهور الفهرسة التحليلية بالموضوع — وهنا نجد البدايات البسيطة ، ولكنها البدايات الحقيقية لعمليات التوثيق الضخمة التى تتم حالياً فى مراكز التوثيق .

* * *

والآن وقد عرضنا للفهارس والإمكانات الجديدة فى استخدامها مصادر لاختزان واسترجاع المعلومات عما تملكه المكتبة من أجل القارئ — ننتقل إلى خط تقليدى آخر لاختزان واسترجاع المعلومات على إطلاقها سواء داخل المكتبات أو فى خارجها ، وسواء أكانت معلومات بيولوجرافية أم غير بيولوجرافية — وأعنى بذلك كتب المراجع التى سوف أعرض فى الفصلين التاليين فئاتها فى دراسة شاملة .